



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1 - 2 ديسمبر/كانون الأول 2004

موجز لاقتراحات المشروعات والبرامج والمنح التي ناقشها المجلس التنفيذي

أولا - اقتراحات المشروعات/البرامج

1 - صادق المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين على اقتراحات المشروعات/البرامج التالية.

أفريقيا الوسطى والغربية

بوركينافاسو: برنامج التنمية الريفية المستدامة

(الوثائق EB 2004/83/R.16 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.16/Rev.1)

2 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 10.70 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وأعرب عن مساندته للبرنامج الذي يتماشى مع كل من: (i) وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في بوركينافاسو، (ii) وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لبوركينا فاسو التي أعدها الصندوق، (iii) استراتيجية الصندوق في أفريقيا الوسطى والغربية. وعبر أعضاء القائمة جيم في المجلس التنفيذي عن دعمهم الكامل للبرنامج ولاسيما لانخراط عدة جهات للتمويل المشترك (منظمة البلدان المصدرة للنفط، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا) وجهة مانحة واحدة (المرفق العالمي للبيئة) فيه، مما يؤكد بشكل أكبر قدرة البرنامج على معالجة أمر الفقر الريفي في البلاد.

3- وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعرب المجلس عن ارتياحه لأن الصندوق أتاح مشاركة كل الشركاء التقنيين والماليين لبوركينا فاسو في البرنامج.

أفريقيا الشرقية والجنوبية

إثيوبيا: برنامج تحسين التسويق الزراعي

(الوثائق EB 2004/83/R.18 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.18/Rev.1)

4- وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 18.20 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة للبرنامج، ورحب بالأنشطة البرنامجية المزمعة لزيادة كفاءة الأسواق الزراعية في إثيوبيا، وهو ما سيسهم إسهاماً واسعاً في الحد من هشاشة أوضاع الغالبية العظمى من السكان إزاء الهزات الخارجية مثل المجاعات الناجمة عن القحط. كما أكد المجلس أن التدابير الساعية إلى النهوض بكفاءة الأسواق الزراعية يجب أن تترافق مع استراتيجيات طويلة الأجل ترمي إلى (i) تحسين الكفاءة الشاملة للإنتاج الزراعي، بما في ذلك تيسير وصول الأسر الريفية إلى الخدمات المالية الموثوقة، وحقوق الأراضي المضمونة، (ii) ترويج التصافر بين القطاعين العام والخاص بغية خلق بيئة مواتية لتعزيز انخراط واستثمارات القطاع الخاص في الزراعة. ودعا المجلس الصندوق إلى الاضطلاع بدور تفاعلي أكبر في ترويج التعاون بين الشركاء الإنمائيين في إثيوبيا ورحب بالإنشاء المزمع لمكتب ميداني هناك في أوائل عام 2005. كما أوصى المجلس بتوسيع نطاق الأنشطة البرنامجية المزمعة بحيث تشمل سلعاً زراعية أخرى إلى جانب الحبوب والبن.

ليسوتو: برنامج الإدارة المستدامة للموارد الزراعية والطبيعية

(الوثائق EB 2004/83/R.19 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.19/Rev.1)

5- وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 6.80 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة للبرنامج، وأثنى على تماثيه مع استراتيجية الحد من الفقر في ليسوتو وعملية التخطيط المجتمعي التشاركي، وهو ما سيعزز من تمكين المستفيدين. وامتدح المجلس إبداء اهتمام لائق في مجرى التنفيذ لضمان استجابة الأنشطة البرنامجية المزمعة بصورة فعالة للاحتياجات والأولويات المحددة لأفراد الأسر الريفية المعانين من جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، ولاسيما الأيتام، بالاستناد إلى تقارير تحليل الهشاشة.

جمهورية تنزانيا المتحدة: برنامج مساندة الخدمات الزراعية

(الوثائق EB 2004/83/R.20 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.20/Rev.1)

6- وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 17.05 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لبرنامج مساندة الخدمات الزراعية معرباً عن تهنئه لمساهمة الصندوق في الجهود المشتركة لصياغة البرنامج مع الحكومة والشركاء الإنمائيين. ويساند شركاء رئيسيون في القطاع الزراعي في تنزانيا الجهود الحكومية لضمان دعم برامجي منسق لبرنامج تنمية القطاع الزراعي؛ وتسليم هذا الدعم عبر سلة موحدة. وفي هذا السياق جرى التأكيد على أن مساهمة الصندوق لن تقدم في ظل بند دعم الميزانية، بل عبر تلك الاعتمادات في سلة التمويل الموحد لبرنامج تنمية القطاع الزراعي المخصصة لبرنامج مساندة الخدمات الزراعية. وقدمت توضيحات بأنه تم تحديد المساواة بين الجنسين على

أنها استراتيجية مستهدفة رئيسية، وهو ما يتضمن شرط أن تشكل النساء نسبة 40% على الأقل من أعضاء الجماعات، واللجان، ومنظمات المزارعين. وثمة خبراء أكفاء للعناية بقضايا التمايز بين الجنسين في قطاع الزراعة ضمن صفوف موظفي البرنامج وموفري الخدمات له. وقد صمم البرنامج المشترك كنهج للعمليات يتيح المرونة خلال التنفيذ للاستجابة والرد على التغيرات والتطورات في النظم والهيكل في تنزانيا، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالتدابير الجارية لإصلاح الإدارة المحلية وتنسيق القطاع الزراعي. وسيُسجل امتناع الولايات المتحدة عن الموافقة على البرنامج في محاضر جلسات هذه الدورة.

زامبيا: برنامج التمويل الريفي

(الوثائق EB 2004/83/R.21 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.21/Rev.1)

7 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 9.25 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لبرنامج التمويل الريفي في زامبيا. وطُرحت تعليقات بشأن رداءة أداء تسديد القروض في زامبيا؛ وفيما يتعلق بالأدوار المنتظرة لمصرف زامبيا للتنمية والمصرف الوطني للادخار والائتمان في تنفيذ البرنامج. ورداً على ذلك، جرى التوضيح بأن المصارف التجارية ستستخدم الخط الائتماني الوحيد الذي سيمول من حصيلة القرض في عمليات إعادة الإقراض إلى الشركات المنخرطة في الإنتاج التعاقدية ضيق النطاق، حيث لا يشكل عدم التسديد قضية بالنسبة للمصارف. وسيقتصر دور مصرف زامبيا للتنمية في هذا العنصر على إدارة الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المصرف قد شهد تحسناً كبيراً في أدائه وفي قاعدته الرأسمالية في السنوات الأخيرة؛ وسيخضع إرسال أموال قرض الصندوق عبر المصرف المذكور إلى عدد من التدابير الوقائية الأساسية. أما المصرف الوطني للادخار والائتمان، وهو المصرف الوحيد في زامبيا الذي يمتلك حافظة ريفية واسعة، فستعاد رسملته وسيوضع تحت إشراف مصرف زامبيا كعنصر أساسي في الخطة الوطنية لتنمية القطاع المالي، بغية خصصته في نهاية المطاف. وسيخضع استخدام أموال قرض الصندوق لمساندة هذه العملية إلى عدد من التدابير الوقائية، على نحو ما هو معروض في اتفاقية القرض والضمانات التكميلية. كما أشار المجلس إلى أن الوكالة السويدية للتنمية الدولية غير قادرة في الوقت الراهن على الالتزام بالمشاركة في البرنامج على نحو ما كان مزمعاً؛ ورداً على ذلك جرى التأكيد بأن الحوار بين الصندوق وهذه الوكالة سيستمر على أمل أن تتمكن الوكالة من المشاركة في البرنامج في آخر الأمر. وسيُسجل امتناع السويد عن الموافقة على اقتراح برنامج زامبيا في محاضر الجلسات.

آسيا والمحيط الهادي

بنغلاديش: مشروع التمويل الصغير لصغار المزارعين والمزارعين الهامشيين

(الوثائق EB 2004/83/R.22 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.22/Rev.1)

8 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 13.40 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وطلب تقديم توضيحات عن المسائل التالية: الفشل الواضح في أنشطة التمويل الصغير للمزارعين؛ والافتقار إلى الاهتمام بتوفير القروض إلى الشرائح الأشد فقراً؛ وتأمين المحاصيل؛ وأسعار الفائدة. وجرى الإيضاح بأن بنغلاديش تتميز بامتلاكها لقطاع تمويل صغير ذي نجاح مشهود على المستوى العالمي غير أن منافعه تقتصر بشكل شبه حصري حالياً على المعدمين. وما يزال المزارعون يواجهون عقبات كأداء في سعيهم للوصول إلى الخدمات المالية المستدامة. ولا يسعى المشروع الحالي

إلى العناية بأمر الاحتياجات المخصصة للفقر المدقعين، حيث أن هذه المجموعة المستهدفة هي مصب اهتمام المشروع الجاري للتمويل الصغير والدعم التقني المعان من الصندوق. وأوضح أنه عند تصميم المشروع دُرست مسألة تأمين المحاصيل، غير أنه تبين أن من غير المجدي تنفيذها في المناطق الريفية من البلاد. أما فيما يتعلق بمسألة أسعار الفائدة فقد أعربت الحكومة عن رأيها في أن المنظمات غير الحكومية تتقاضى أسعار فائدة عالية من زبائنها وأن من الواجب خفض هذه الأسعار. وجرى الإيضاح بأن الجهات المانحة متفقة في الرأي بأن هذه الأسعار يجب أن تنقرر حسب الأسواق.

إندونيسيا: برنامج التمكين الريفي والتنمية الزراعية في مقاطعة سولاويزي الوسطى
(الوثيقة EB 2004/83/R.24 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.24/Rev.1)

9 - وافق المجلس التنفيذي بالإجماع على قرض بقيمة 22.65 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وعلى منحة قدرها 340 000 وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل البرنامج الذي أثنى عليه المدير التنفيذي الممثل لسري لانكا، بالنيابة عن بلدان القائمة جيم، ثناءً وافرًا. وسلط الضوء على جوانب مثل حسن الاستهداف، وترويج التنمية المستدامة للمشروعات الريفية والإنتاج الزراعي، مع النهوض في الوقت ذاته بكفاءة المشروعات التجارية، بما يحفز نمو التصدير ويكفل بالتالي استدامة النمو الاقتصادي الريفي. وامتدح هدف البرنامج الرامي إلى معالجة ظاهرة تهميش المجتمعات الأشد فقرًا والعمل على تمكينها بحيث تحقق التقدم الاقتصادي - الاجتماعي. وأعرب عن أمله في أن تنفذ وزارة الزراعة كل عناصر البرنامج بشكل حسن وأن تعمل على تحقيق أهدافه بنشاط. وتمت الموافقة على المشروع المقترح، الذي لم تُستكمل المفاوضات بشأنه قبل دراسة المجلس له، وذلك على أساس توجيه انتباه المجلس في دورة مقبلة إلى أي تغييرات مهمة في الشروط المعروضة على هذه الدورة تنشأ أثناء المفاوضات.

نيبال: برنامج الحيازات الإيجارية الحرجية والحيوانية
(الوثيقة EB 2004/83/R.25)

10 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 7.15 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وعلى منحة قدرها 840 000 وحدة من حقوق السحب الخاصة، وطلب تقديم إيضاحات بشأن المسائل التالية: الفقر والمساواة الاجتماعية؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعبئة الاجتماعية؛ ومخاطر تأجير الفقراء؛ والتأخير البيروقراطي وضعف الصرف؛ والقضايا القانونية؛ والمساهمات الواردة إلى نيبال من الهند؛ وحالة النزاع. وفيما يتعلق بالفقر والمساواة الاجتماعية جرى التوضيح بأن البرنامج سيركز بصورة مخصصة على الفقراء وعلى تيسير وصولهم إلى الأراضي. أما فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين فقد جرى إدراج هذه المسألة بصورة كاملة في كل جوانب البرنامج، كما أن من المزمع توفير التدريب في ميدان التوعية بها على كل المستويات. وبشأن مسألة التعبئة الاجتماعية، أوضح أن خبرة المرحلة الأولى في هذا المجال كانت ناجحة وهو ما أشار إليه تقرير التقييم المتعلق بهذه المرحلة. وبالمثل، فإن تجربة المرحلة الأولى فيما يتعلق بالمخاطر المحيطة بالحراثة الإيجارية كانت ناجحة، كما أن نهج التأجير قد اختبر بشكل جيد. أما فيما يتصل بجوانب القصور البيروقراطية والتأخير في عمليات الصرف، فقد أُشير إلى أن المرحلة الأولى قد عانت بالفعل من حالات التأخير الناجمة عن الطابع الابتكاري التجريبي وإلى عدم توافر بيئة تمكينية مساندة. ويتعارض ذلك مع الوضع الحالي الذي يتميز بتوافر سياسة مخصصة للحراثة التأجيرية وبرنامج وطني يحظى بالأولوية في وثيقة

استراتيجية الحد من الفقر. وبالنسبة للمسألة القانونية المتعلقة بمدة الإيجار، جرى الإيضاح بأن تشريع الغابات يمنح المستفيدين فرصة تجديد عقود الإيجار إذا ما رغبوا في ذلك. وأوضح أن الهند تمثل شريكاً ثنائياً مهماً لنيبال، إلا أن السبب في عدم ذكر اسمها في الفقرة 8 من تقرير رئيس الصندوق يرجع إلى أن هذه الفقرة ركزت على برامج الحراثة التكميلية في نيبال. وفيما يتصل بحالة النزاع، جرى الإيضاح بأن بعثة لتقدير النزاع قد قامت بزيارة نيبال مؤخراً وأكدت أن التحليل الوارد في الذيل الثامن من تقرير رئيس الصندوق ما يزال صحيحاً. ويقترح الصندوق تطبيق النهج ذاته الذي تعتمده الجهات المانحة الرئيسية النشطة في نيبال. ويعني هذا النهج اتباع المبادئ التوجيهية التشغيلية الأساسية للأمم المتحدة والعمل من خلال الموردين المحليين للخدمات والمسؤوليات عن تنشيط المجموعات النسائية، علماً بأنه سيتم اختيار هذه العناصر من القرى المستهدفة. ويقوم الصندوق بمراقبة الوضع عن كثب، مع الإشارة إلى أن أنشطة التأجير ما تزال تنفذ حتى هذا التاريخ في أصعب المناطق دون عرقلتها من جانب الجماعات الماوية.

فبييت نام: البرنامج اللامركزي للحد من الفقر الريفي في محافظتي هاغياتغ وكوانغ بنه

(الوثائق EB 2004/83/R.26 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R. 26/Rev.1)

11 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 16.10 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وعلى منحة قدرها 430 000 وحدة من حقوق السحب الخاصة، وطلب وتلقى توضيحات بشأن المسائل التالية: اللامركزية والاتساق؛ وحساب خط الفقر؛ واختيار أصناف المحاصيل. وجرى التوضيح بأن البرنامج يستفيد من دروس التنفيذ المستخلصة من المشروعات اللامركزية السابقة وأنه يقوم بتوسيع نطاق هذه الدروس على أساس نهج متسق ليغطي منطقة جغرافية أوسع بكثير بنشاط ذي وجهة سياساتية. وتم التأكيد على أن الصندوق يطبق خط الفقر الرسمي في وثائقه، ولكن التقدير الريفي التشاركي والتصنيف المجتمعي للثروات سيتضافران مع بيانات الفقر لإتاحة الاستهداف الفعال. وأخيراً، جرى التأكيد على أن البرنامج سيكون تشاركياً ومحكوماً بالطلب فيما يتعلق باختيار أصناف المحاصيل.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

الأرجنتين: مشروع التنمية الريفية في باتاغونيا

(الوثائق EB 2004/83/R.27 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R. 27/Rev.1)

12 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 13.35 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة للمشروع، وتلقى معلومات عن الدور الهام الذي سيضطلع به هذا المشروع في مساندة حوار السياسات في المقاطعات ومع الحكومة الاتحادية. وبالإضافة إلى ذلك أشير إلى أن المشروع سيعزز الخدمات المالية الريفية في منطقة المشروع، ولاسيما التعاونيات.

البرازيل: مشروع دعم تنمية المشروعات الأسرية الريفية في الشمال الشرقي

(الوثائق EB 2004/83/R.28 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R. 28/Rev.1)

13 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 15.45 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل هذا المشروع، الذي سبق أن ناقشه بالفعل في دورته الثانية والثمانين في سبتمبر/أيلول عام 2004. وأعرب المجلس عن دعمه الكامل للمشروع المستند إلى السياسة الوطنية لاستئصال الفقر والجوع. وجرى التشديد أيضاً على أن المشروع سينفذ في إقليم

الشمال الشرقي الذي يعاني من أعلى معدلات تركيز فقراء الريف. وسيعود المشروع بالفائدة على نحو 100 000 نسمة من القطاع الزراعي الأسري المنخرط في أنشطة المشروعات الريفية والذي يضم نسبة عالية من النساء الريفيات والشباب. وجرى التأكيد أيضاً على منهجية الأنشطة التشاركية للمشروع وأثره التضاعفي. وتمت الموافقة على المشروع المقترح، الذي لم تُستكمل المفاوضات بشأنه قبل دراسة المجلس له، وذلك على أساس توجيه انتباه المجلس في دورة مقبلة إلى أي تغييرات مهمة في الشروط المعروضة على هذه الدورة تنشأ أثناء المفاوضات.

إكوادور: مشروع تنمية الممر الأوسط

(الوثائق (EB 2004/83/R.30 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة (EB 2004/83/R. 30/Rev.1

14 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 9.90 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل هذا المشروع. وعند الموافقة على المشروع، أعرب المدير التنفيذي الممثل لسويسرا عن قلقه إزاء القضايا التالية: مدى اهتمام حكومة إكوادور بالنهج الإقليمي والممرات الجغرافية كمحور للتنمية؛ ومدى التزام الحكومة باستراتيجيات الحد من الفقر؛ وإمكانية إدراج عنصر ائتماني في المشروع المقترح.

15 - وأبلغ المجلس بأن استراتيجية تطوير الممرات المترافقة مع النهج الإقليمي قد حظيت بموافقة المجلس في عملية وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي تم إعدادها بالتعاون الوثيق مع حكومة إكوادور. وقد طلبت الحكومة اعتماد هذا النهج في ضوء النتائج الباهرة التي حققها نموذج تم اختياره بالفعل في بلدان الأنديز الأخرى. وجرى التوضيح بأن عملية تصميم المشروع كانت تشاركية بشكل كامل حيث ساهمت فيها السلطات الوطنية والمحلية وجميع الجهات المعنية بالمشروع، بما في ذلك وكالات التعاون الثنائي. وفي هذا الصدد أشارت الإدارة إلى توافر توثيق كامل في ملفات شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأكدت الإدارة اهتمام حكومة إكوادور ببرامج الحد من الفقر واستشهدت بوقائع وأرقام من تقارير صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الثنائية. وفيما يتعلق بإمكانية إدراج عنصر ائتماني في المشروع المقترح، جرى تقديم معلومات عن الطائفة الواسعة من الخدمات المالية الريفية التي توفرها المؤسسات الوطنية والمحلية التي تغطي تماماً الاحتياجات المحتملة. وسيُشار في محاضر الجلسات إلى أن سويسرا لم تتمكن من الانضمام إلى الإجماع في الموافقة على مشروع إكوادور.

غواتيمالا: البرنامج الوطني للتنمية الريفية: المنطقتان الوسطى والشرقية

(الوثائق (EB 2004/83/R.31 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة (EB 2004/83/R. 31/Rev.1

16 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 11.35 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة للبرنامج، ولاحظ أن الاستراتيجية المقترحة تأخذ في اعتبارها السكان الأصليين، وقضايا التمايز بين الجنسين، وأنها قد وضعت بمشاركة مباشرة من جانب الجهات الفاعلة في منطقة البرنامج سواء أكانت تابعة للمحلة، أو البلدية، أو المنطقة، أو القطر. وتم أيضاً تقديم معلومات عن التنسيق الممتاز مع المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف العاملة في البلاد. وفيما يتصل بالقانون المساحي أشارت الإدارة إلى أن الحكومة تجري مفاوضات حالياً مع البنك الدولي للحصول على قرض لدعم هذا الأمر الهام.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الجزائر: مشروع التنمية الريفية في جبال تراراس وسبع شيوخ في ولاية تلمسان
(الوثائق EB 2004/83/R.32 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.32/Rev.1)

17 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 7.90 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وأعرب عن دعمه الكامل للمشروع الذي يتماشى مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للجزائر. وأثنى المجلس على المشروع لتصميمه المبتن في ما يتعلق بالتصدي للعوائق القائمة في منطقة المشروع عبر نهج يركز أساساً على مشاركة المجموعات المستهدفة في صياغة الخطط الإنمائية الخاصة بها وفي ترويج اتخاذ القرارات على يد المجموعات المحلية والمنظمات المجتمعية. وأقر المجلس بدور المشروع في تمكين فقراء الريف من خلال إنشاء المؤسسات المحلية المناصرة للفقراء، وكذلك خلق الأصول الاقتصادية - الاجتماعية والإنتاجية.

أرمينيا: برنامج التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية
(الوثيقتان EB 2004/83/R.33 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.33 Rev.1)

18 - وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 10.45 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل هذا البرنامج، وأثنى على الصندوق لحسن تصميم البرنامج. وجرى أثناء المداولات إيضاح القضايا المتعلقة باختيار منطقة البرنامج، وتعميم الاهتمام بأبعاد التمايز بين الجنسين، والهجرة.

الأردن: مشروع إدارة الموارد الزراعية - المرحلة الثانية
(الوثائق EB 2004/83/R.34 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.34/Rev.1)

19 - وافق المجلس التنفيذي، دون إثارة أي قضايا، على القرض المقترح بما قيمته 7.60 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بشروط متوسطة وعلى منحة قدرها 140 000 وحدة من حقوق السحب الخاصة للإسهام في تمويل المرحلة الثانية من هذا المشروع.

السودان: برنامج إدارة الموارد في غرب السودان
(الوثائق EB 2004/83/R.35 + Add.1 + Sup.1) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.35/Rev.1)

20 - أثنى المجلس التنفيذي على التصميم التقني والاستراتيجي السليم للبرنامج وكذلك على تركيزه على التخفيف من وطأة الفقر من خلال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وإطلاق عملية إصلاحات قانونية في ميدان تسيير الأراضي والمياه.

21 - ووافق المجلس على قرض بقيمة 17.05 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لتمويل البرنامج، مع اتفاق واضح على أن رئيس الصندوق سيوقع اتفاقية القرض فقط حينما تتم تلبية الشروط المتعلقة باتفاقية سلام شاملة، والمنصوص عليها في الفقرة التنفيذية 3 من قرار مجلس الأمن 1574 لعام 2004. وقد تم إقرار الاتفاق من جانب القوائم

ألف، وباء، وجيم، وعضو المجلس التنفيذي الممثل للسودان بعد مشاورات مستفيضة. وسيسجل امتناع الولايات المتحدة عن الموافقة على البرنامج في محاضر الجلسات.

ثانياً - اقتراحات المنح

22 - وافق المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين على المنح المقترحة التالية:

منحة بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتطوير نهج وقائي غير ضار بالبيئة لمنهجية مكافحة الجراد الصحراوي (الوثيقة EB 2004/83/R.36)

23 - وافق المجلس التنفيذي على المنحة المذكورة أعلاه بما قيمته 1.5 مليون دولار أمريكي. وأعرب عدد من المدراء التنفيذيين عن دعمهم القوي لحسن توقيت البرنامج ولاسيما على تشديده على الاستدامة البيئية التي يتطلبها النهج الوقائي.

منحة بموجب نافذة المنح العالمية/الإقليمية إلى المؤسسة الدولية لشعوب جنوب المحيط الهادي لتعميم برنامج ابتكارات التنمية الريفية في إقليم المحيط الهادي (الوثيقة EB 2004/83/R.37) (الآن الوثيقة EB 2004/83R. 37/Rev.1)

24 - وافق المجلس التنفيذي على منحة بقيمة 2 مليون دولار أمريكي لتمويل المرحلة الأولى من البرنامج.

منحة بموجب نافذة المنح القطرية إلى وزارة الزراعة في رواندا لتعزيز تنفيذ خطة العمل والاستراتيجية - الزراعية في رواندا (الوثيقة EB 2004/83R. 38) (الآن الوثيقة EB 2004/83/R.38/Rev.1)

25 - وافق المجلس التنفيذي على المنحة المذكورة أعلاه بما قيمته 400 000 دولار أمريكي، وأعرب عن مساندته لهذه المبادرة ذات الجهات المانحة المتعددة.

منحة بموجب نافذة المنح القطرية إلى شبكة ورابطات الائتمان والادخار لدعم برنامج بناء قدرات شبكة رابطات الائتمان والادخار في اتحاد جزر القمر (الوثيقة EB 2004/83/R.51)

26 - وافق المجلس التنفيذي على المنحة المذكورة أعلاه بما قيمته 350 000 دولار أمريكي.

